دراسة تداعيات الصدمتان المزدوجتان على الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٤ – ٢٠٢٠)

الباحثة : زينب حسين صبيح **أ.د. نبيل جعفر المرسومي**

جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

zainab.hussei2@gmail.com Nabilj 2006@yahoo.com

المستخلص:

يتعرض الاقتصاد العالمي إلى العديد من الصدمات من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية و الأمنية و التي كان آخرها صدمه جائحه كورونا و ما رافقها من تراجع في مستوى النشاط الاقتصادي نتيجة توقف عجله الحياه فضلاً عن انخفاض أسعار النفط نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط و الدي أدى إلى زياده المعروض النفطي ، وقد انعكست هذه الصدمة التي اجتاحت جميع اقتصادات العالم سلباً على البلدان النفطية و لكون العراق بلداً ريعاً معتمداً على الريع النفطي بصوره شبه كامله فهو يتأثر باي تقلبات طارئه تحصل في السوق النفطية ،فقد شهد الاقتصاد العراقي صدمتين مزدوجتين كان أولهما صدمه عام ٢٠١٤ و المتمثلة باحتلال داعش لمعظم محافظات البلاد و التي رافقها انخفاض في أسعار النفط و ثانيهما صدمه عام ٢٠٢٠ و المتمثلة بجائحة كورونا و انخفاض أسعار النفط و تركت الصدمتان اثراً على جميع مفاصل الاقتصاد العراقي نتيجة الاعتماد المفرط على قطاع النفط الأمر الذي جعل الاقتصاد يعاني من اختلالات هيكلية ،لذا لابد من الحكومة العراقية اتباع سلسلة من الإجراءات و الإصلاحات الجذرية من اجل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي و تنويع مصادر الدخل ،لكي يكون الاقتصاد على أهب الاستعداد لصدمات المستقبلية .

الكلمات المفتاحية:(الاقتصاد العراقي في زمن فيروس كورونا، اثر احتلال داعش على الاقتصاد العراقي، تاريخ الصدمات النفطية)

The repercussions of the double shocks on the Iraqi economy For the period (2014-2020)

Zainab Hussein Sabeeh Prof. Nabil Jaafar Al Marsoumi
University of Basrah /Department of Economics
College of Administration and Economics

Abstract:

The global economy is exposed to many shocks in terms of economic, social, health and security, the latest of which was the shock of the Corona pandemic and the accompanying decline in the level of economic activity as a result of the cessation of life wheel as well as the decline in oil prices as a result of low global demand for oil, which led to an increase in oil supply. This shock, which swept all economies of the world, was negatively reflected negatively on oil countries. As Iraq is a rentier country dependent on oil rents in an almost complete way, it is affected by any emergency fluctuations in the oil market. The Iraqi economy witnessed two double shocks, the first of which was the shock in 2014, the occupation of most of the country, which was accompanied by a decrease in oil prices. The second is a shock in 2020, represented by the Corona pandemic and the decline in oil prices. The two shocks have an impact on all joints of the Iraqi economy

key words: (The Iraqi economy in the time of the Corona virus, The impact of the occupation of ISIS on the Iraqi economy, History of oil shocks).

المقدمة:

شهد العالم في الآونة الأخيرة العديد من الأزمات الصحية والاقتصادية التي اجتاحت العالم، وكان آخرها وباء كورون (covid-19)، إذ أرعب وباء كورونا العالم ، لما له من انعكاسات اقتصادية و اجتماعيـة أثـــرت علـــى البشرية ككل . يعيش العالـــم اليـــوم حالة مـــن الركود الاقتصادي يسببها الانتشار الواسع لفيروس كورونا (ovid-19) ،

إذ اتخذت معظم دول العالم التدابير والإجراءات الوقائية للحد من انتشار فيروس كورونا، تمثلت تلك التدابير بفرض الحجر الكلي أو الجزئي وتسببت تلك الإجراءات الاحترازية في توقف الأنشطة الاقتصادية كالسياحة، والطيران، وتوقف العديد من المصانع وغلق الأسواق والمطاعم، وقد أدى كل ذلك إلى تباطئ نمو الاقتصاد العالمي،وكذلك اثر فيروس كورونا (covid-19) على الأسواق النفطية ، حيث تعرضت أسواق النفط إلى صدمة مزدوجة تمثلت بانخفاض أسعار النفط وانخفاض الطلب العالمي على النفط بآن واحد ، حيث ان الانهيار السريع لأسعار النفط أدى إلى ضعف الطلب العالمي نتيجة توقف عمليات الإنتاج وغلق المصانع وتوقف حركة النقل بفعل إجراءات الحجر الصحي الناجمة عن فيروس كورونا ، فضلاً عن حرب الأسعار القائمة بين روسيا والسعودية من اجل تخفيض الإنتاج والتي أثرت سلبا على الأسواق النفطية.

فالاقتصاد العراقي باعتباره اقتصاد ريعي معتمد على الإيرادات المتأتية لبيع وتصدير النفط، اذ أدت هذه الصفة الريعية للاقتصاد العراقي إلى تعرضها للعديد من الصدمات كصدمة داعش وانخفاض أسعار النفط العالمية التي انعكس اثرها على الاقتصاد العراقي، اليوم أمام صدمة ثلاثية ناتجة عن تضافر ثلاث متغيرات، متمثلة بالأزمة السياسية بسبب الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها معظم محافظات العراق، وأزمة كورونا والتي تزامنت مع انخفاض في أسعار النفط وتدهور حاد في عائدات

العراق من صادراته النفطية والتي يعتمد عليها اعتماد شبه كلي في تمويل الموازنة العامة، و قد أعلنت الحكومة العراقية الإجراءات الاحترازية من اجل احتواء أزمة كورونا من خلال تطبيق الحظر الكلي للأنشطة والفعاليات الاجتماعية والترفيهية وتطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي، وهو ما ترك الفئات الفقيرة من دون دخل، بالإضافة إلى أزمة انهيار أسعار النفط حيث بدأت أسعار النفط بالانخفاض تدريجياً مع إعلان أول إصابة بالفيروس.

مشكلة البحث: –

يعاني الاقتصاد العراقي من هيمنة الريع النفطي على كل مفاصل الحياة الاقتصادية؛ مما افرز اقتصادا هشا معرضا للصدمات الداخلية والخارجية بين الحين والأخر بسبب الاعتماد المتزايد على بيع وتصدير النفط وعدم تنويع مصادر الدخل وبذلك فهو يتأثر بالتقلبات الطارئة على السوق النفطية، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي والأمني وتعرضه للعديد من الحروب.

أهمية البحث: –

تأتي أهمية البحث من بيان الآثار السلبية التي تركتها الصدمتين المزدوجتين على الاقتصاد والمجتمع العراقي، والتي كان لها تداعيات سلبية على كل متغيرات الاقتصاد الكلي وعلى نوعية الخدمات وعلى مستوى معيشة المواطنين، وعمقت من مشكلات النزوح والهجرة والبطالة والفقر في العراق.

هدف البحث: –

تحليل واقع الصدمات النفطية في العالم وتأثيراتها السلبية على الدول المنتجة للنفط، مع التركيز على صدمة أسعار النفط عام ٢٠١٤ التي أدت إلى تراجع كبير في الإيرادات النفطية في العراق التي ترافقت مع حرب داعش وما أدت إليه من تدير واسع النطاق للبنية التحتية ونزوح كبير للسكان من المناطق التي احتلها داعش، كما يهدف البحث إلى تشخيص النتائج والآثار التي تمخضت عن الصدمة المزدوجة

الثانية عام ٢٠٢٠ التي نجمت عن جائحة كورونا وما أدت اليه من ازمة صحية عالمية أدت إلى اغلاق معظم الاقتصادات وقوضت الطلب العالمي على النفط الخام مما أدى إلى انهيار أسعاره ومن ثم إلى تدهور كبير في الإيرادات النفطية العراقية التي تعد مصدر الدخل الوحيد والممول الرئيس للموازنة العامة

فرضية البحث: –

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

الاعتماد المتزايد للاقتصاد العراقي على قطاع النفط وعدم تنويع مصادر الدخل جعله يتأثر بشده لتقلبات الطارئة على السوق النفطية كما حدث في صدمة عام 2014 وصدمة عام 2020

منهجية البحث: –

اعتمد البحث على المنهج الوصفي في تحديد الآثار السلبية للصدمتين المزدوجتين التي تعرضت لها السوق النفطية العراقية وبالاعتماد على البيانات الخاصة بأسعار النفط، وباستقراء لكل البيانات وتحليلها لمعرفة آثار الصدمة المزدوجة على الاقتصاد العراقي.

مدة البحث: –

تم اختيار المدة الزمنية للبحث من ٢٠١٤ – ٢٠٢٠، والتي عانى العراق خلالهما من صدمتين مزدوجتين أحدهما عسكرية – اقتصادية والأخرى صحية – اقتصادية

هيكليه البحث:–

وقد تضمن البحث ثلاث مباحث تناول المبحث الاول منه أطار تمهيدي لصدمات الاقتصادية، فيمت تطرق المبحث الثاني الى اهميه النفط في الاقتصاد العراقي، اما المبحث الثالث فقد بين الإجراءات الحكومية المتبعة لمواجهه الصدمتين المزدوجتين، واختتم البحث بمجموعه من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للصدمتين المزدوجتين

أولا: – مفهوم وتاريخ الصدمات النفطية في العالم

تؤثر الصدمات تأثيراً كبيراً في الاقتصاد فهناك صدمات تشمل معدلات التبادل التجاري ، والصدمات المرتبطة بتوريد السلع ، صدمات التمون ، فضلا عن الصدمات النفطية التي تأثر بشكل كبير على الاقتصادات النفطية المعتمدة بصورة أساسية على تصدير النفط ، وترى النظرية الاقتصادية ان هناك نوعين من الصدمات احدهما تعرف بصدمات العرض الكلي التي تشير الى حدوث تغير مفاجئ في احد مكونات دالة العرض الكلي ، والأخرى تعرف بصدمات الطلب الكلي والتي تشير إلى حدوث تغير مفاجئ بأحد مكونات دالة الطلب الكلي والتي تؤدي الى تغير مفاجئ في الطلب الكلي ، كما تعرف الصدمات بحسب النظرية الاقتصادية بانها الحدث الذي ينتج عنه تغير كبير ومفاجئ وغير متوقع ، وقد تكون صدمات إيجابية تؤدي الى تحسن قيمة المتغير الاقتصادي او صدمات سلبية تؤدي إلى تدهور في قيمة المتغير الاقتصادي ، وعليه يمكن القول إن الصدمة هي السبب الرئيسي والمباشر لحدوث الازمة والتي تعني وجود مشكلة ذات تأثير مادي ومعنوي في نظام الاقتصاد ككل (الساعدي،٢٠١٥، ١١٥) .

كما تعرف الصدمة بأنها التغيرات الفجائية او التلقائية التي تؤدي الى انتقال أحد منحنيي الطلب الكلي او العرض الكلي او كليهما (الوائلي، ٢٠١٢، ١١). اما الصدمات النفطية فتظهر تحركات شديدة ومفاجئة في اسعار النفط المسار الذي يسلكه السعر، وفي ضوء ذلك تتخذ القرارات الاقتصادية للمستهلكين والمنتجين في السوق النفطية وتبنى التنبؤات لما ستكون عليه الأسعار مستقبلا بالاعتماد على ظروف السوق والحركة الحالية لمستوى الأسعار ، واذا تحرك السعر إلى مستوى لم يكن من المتوقع بلوغه فانه يمثل صدمة سعرية ، وقد تكون توقعات الأسعار هي المسؤولة عن حدوث الصدمات النفطية نتيجة التقييم غير الدقيق لحالة السوق النفطية ومسار الأسعار ، والذي لم يرتكز على المعلومات الدقيقة والموثوقة يقود نحو

مستويات ابعد ما يمكن تحققه ، ونتيجة لذلك تتعرض الأسعار إلى تقلبات شديدة ، وقسمت الصدمات النفطية الى عدة أنواع وكالاتي:- (العيساوي ، ٢٠٢٠ ، ١٢٠)

١- صدمة العرض: وتشير صدمة العرض إلى وجود فائض او عجز في الامدادات النفطية ينعكس سلبا على مستوى الأسعار وتحدث صدمة العرض نتيجة تفاعل العوامل الداخلية او الخارجية ، وتتمثل العوامل الداخلية باكتشاف حقول نفطية جديدة ، او الإنتاج من مصادر كان يتعذر الإنتاج منها مسبقا ، او انخفاض التكاليف نتيجة التطورات التكنلوجية التي طرأت على السوق النفطية، اما العوامل الخارجية فتتمثل بالظروف الجيوسياسية والتي تنعكس على مستويات الأسعار نتيجة الحروب والكوارث التي تحدث في الدول المنتجة والتي ينتج عنها انقطاعات في الامدادات.

٢- صدمة الطلب: تحدث صدمة الطلب على النفط نتيجة التغيرات المفاجئة في العوامل المؤثرة في هيكل الطلب وهذه العوامل اما أن تدفع الأسعار إلى الارتفاع او تقودها إلى الانخفاض بحسب اتجاهات الطلب، إذ تعمل الازمات الاقتصادية والاوبئة والكوارث الطبيعية على خفض معدلات الطلب على النفط مما يولد فائض في العرض دافعا الأسعار نحو الهبوط ويحدث العكس في حالة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إذ ترتفع أسعار النفط نتيجة حدوث زيادة كبيرة في معدلات الطلب.

٣- الصدمة المشتركة: يحدث هذا النوع من الصدمات عند تزامن وقوع صدمتي العرض والطلب في أن واحداً عندما يكون حدوثهما باتجاهات معاكسة، اذ يقابل التوسع الكبير في النفط انقطاع في الامدادات وينتج عن ذلك ضغط كبير في حركة الأسعار إلى الأعلى، في المقابل يؤدي نمو امدادات النفط ووجود تباطؤ كبير في الطلب على النفط إلى هبوط الأسعار بشكل أكثر حدة..

ثانيا: تاريخ الصدمتين المزدوجتين

١- الصدمة النفطية عام ٢٠١٤: -

التزمت السوق النفطية بالنصف الأول من عام ٢٠١٤ بالاستقرار النسبي نتيجة لاستمرار التعافي في النشاط الاقتصادي العالمي الذي نمى بمعدلات متواضعة، اما النصف الثاني من عام ٢٠١٤ فقد شهدت السوق النفطية تقلبات مفاجئة اذ شهدت أسعار النفط انخفاضا حادا فضلا عن حدوث تقلبات في أسواق الطاقة العالمية والذي انعكس سلبا على حركة التجارة ومعدلات أداء الاقتصاد العالمي، إذ إن أسعار النفط العالمية قد شهدت انخفاضا كبيراً ليصل المعدل السنوي لسلة خامات أوبك في عام ٢٠١٤ الى ٩٦,٣ دولار للبرميل وهو ادنى مستوى لها منذ عام ٢٠١٠ نتيجة لعوامل عديدة متشابكة بعضها ذات صلة بأساسيات السوق وبعضها بعيدة عن ذلك، في ضل وفرة الامدادات اذ ارتفعت اجمالي الامدادات النفطية عام ٢٠١٤ ارتفاعا ملحوظا بلغ ١,١ مليون برميل/ يوم بنسبة ١,٢% بالمقارنة مع العام السابق ليبلغ ٩٢,٥ مليون برميل/يوم فقد شهد الربع الأول من عام ٢٠١٤ ارتفاعا بالإمدادات العالمية على نحو ٨٠٠ ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠١٣ ليصل إلى حوالي ٩٢,٣ مليون برميل/يوم. (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول اوابك، ٢٠١٤، ٣٢)

ومن جانب آخر شهد الطلب على النفط في بداية عام ٢٠١٤ وخلال الربع الأول والثاني تراجع واضح يقابله توسع في العرض بواقع (٦٥٠) الف بوميل/يوم و (٨٩٠) الف برميل/يوم للربع الأول والثاني على التوالي بالمقارنة مع عام ٢٠١٣ ونتج عن زيادة العرض في ظل تراجع الطلب فائض كبير في السوق النفطية وصل الى ما يقارب (١,٤) مليون برميل/يوم في الربع الثاني من عام ٢٠١٤، ومع وجود هذا الفائض بقيت أسعار النفط مستقرة اذ بلغ متوسط الأسعار خلال النصف الأول ١٠٥

دولار وفي الربع الثالث والرابع من عام ٢٠١٤ ارتفع الطلب على النفط بشكل ملحوظ اذ بلغت كمية الزيادة في الربع الثالث والرابع بحدود (١,٧٩) و (٢,٦١) مليون برميل / يوم على التوالي مقارنة بالربع الثاني من العام إلا أن استمرار تزايد امدادات العرض بوتيرة مرتفعة جعل السوق النفطية تعاني من تخمة في المعروض النفطي اذ ارتفع العرض في الربع الثالث والرابع الى نحو (٠,٨٨) مليون برميل/يوم و (٢,٢٢) مليون برميل / يوم على التوالي ونتج عنه حدوث فائض في العرض خلال الربع الأخير بلغ ما يقارب (١,٠٧) مليون برميل/يوم، وأن جميع هذه الزيادات المتحققة في العرض من خارج بلدان أوبك وذلك؛ لأن أوبك قد خفضت انتاجها بواقع (٩٠٠) الف بوميل / يوم في عام ٢٠١٤. (العيساوي، ٢٠٢٠، ١٢٦) وانعكس ذلك سلبا على الأسعار إذ بدأت بالانخفاض خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤ خاصة بعد اعلان أوبك بشان الإبقاء على الإنتاج لدولها الأعضاء عند مستوى ٣٠ مليون برميل باليوم ليبلغ معدل سعر سلة خامات أوبك في النصف الأول من عام ٢٠١٥ حوالي ٥١,٩ دولاراً للبرميل، وقد سجل ادنى مستوى له منذ خمس سنوات في يناير ٢٠١٥ إذ بلغ ٤٤,٤ دولار وتحسن نوعا ما في أواخر سنة ٢٠١٥ ولكن سرعان ما عاد بالتراجع في الفصل الأول من عام ٢٠١٦ ليصل الى ادنى مستوى له وهو ٢٧,٦٣ دولار للبرميل وقد فقدت الأسعار ٥٧% من قيمتها الاسمية خلال هذه الازمة، ويمكن تلخيص اهم أسباب حدوث الازمة النفطية عام ٢٠١٤ بالاتي: – (سعاد، ٢٠١٦، ٨٢)

أ – زيادة الامدادات النفطية من دول خارج الأوبك يقابلها تباطؤ في الطلب على النفط العالمي.

ب – ارتفاع الأسعار في السنوات السابقة والتطور التكنلوجي في توسع الإنتاج من المصادر البديلة بالتزامن مع النمو المتباطئ في الطلب على النفط.

ث – المشاكل الاقتصادية في البلدان المستهلكة.

ج – انخفاض النمو عن المستويات المتوقعة في العديد من البلدان الناشئة كالصين والهند والبرازيل.

د – توجه البلدان الصناعية نحو تحقيق آمن الطاقة وترشيد الاستهلاك، وزيادة الكفاءة في استخدام النفط، والتحفيز على انتاج مصادر بديلة.

هـ – ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي امام العملات الأخرى وبما أن النفط كأي سلعة أخرى تسعر بالدولار فإن سعرها السوقي يتأثر أيضا بقيمة الدولار ومع ارتفاع قيمة الدولار يتحول إلى منتج مرتفع التكلفة وعليه يقل الطلب عليه وتتزايد الضغوط على السعر نحو التراجع. (بوتوهامي، ٢٠١٧، ٣٢)

٢- الصدمة النفطية عام ٢٠٢٠:

شهد الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ صدمة كبيرة ليس لها مثيل على مر الأعوام السابقة فهي اقوى من الازمة المالية العالمية، وهي مزيج من صدمتي العرض والطلب نتيجة انتشار فايروس كورونا covid-19 اذ فرضت جميع حكومات العالم قيودا على السفر واتخذت التدابير الاحترازية من اجل منع انتشار الفايروس وانعكس ذلك على نشاط الصناعات التحويلية في جميع انحاء العالم، اذ شهدت الأسواق المالية اضطرابا شديدا فضلا عن تراجع مستويات الطلب الخارجي وعرقلة حركة التجارة العالمية وبصورة عامة دخل الاقتصاد العالمي في حالة ركود وسط جمود في كافة الأنشطة الاقتصادية وانعكس ذلك سلبا على سوق النفط العالمي الذي كان يعاني هبوط في الأسعار منذ الربع الأخير من عام ٢٠١٩ وتفاقمت هذه الازمة مع ظهور فايروس كورونا وتراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي، اذ تراجعت أسعار النفط الخام بشكل حاد خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ متأثرة بالصدمة غير

المسبوقة في الطلب العالمي على النفط اذا انخفض الطلب على النفط مقابل فائض كبير من امدادات النفط الخام العالمية وقد شهد شهر مارس ٢٠٢٠ اكبر انخفاض شهري لأسعار النفط منذ الازمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ ،و هناك مجموعة من الأسباب التي ساهمت في حصول الازمة النفطية في آذار ٢٠٢٠ يمكن ايجازها بالآتي: (المشهداني، ٢٠٢٠، ٦)

أ – الحرب التجارية القائمة بين الصين والولايات المتحدة بعد إعلان الرئيس الأمريكي عن نيته في فرض رسوم جمركية بقيمة (٥٠) مليار دولار على البضائع الصينية المصدرة للأسواق استنادا على المادة (سوبر ٣٠١) من قانون التجارة الامريكية عام ١٩٧٤ من اجل تقليل عجز ميزان المدفوعات مع الصين البالغ (٨٠٠) مليار دولار، وكرد فعل انتقامي قامت الصين بفرض رسوم جمركية على اكثر (١٢٨) منتج امريكي وادت هذه الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الى تراجع معدلات نمو الاقتصاد الصيني من ٦,٤% في عام ٢٠١٨ الى ٦% في عام ٢٠١٩ والذي انعكس بدوره سلبا على الاقتصاد العالمي إذ انخفض النمو العالمي من ٣,٦% في عام ٢٠١٨ الى ٣% في عام ٢٠١٩.

ب – قد عمق ظهور وانتشار فايروس كورونا covid-19 من حدة الازمة اذ أدى الى شلل وتعطل الحياة الاقتصادية في جميع انحاء العالم نتيجة إجراءات الحظر والتباعد الاجتماعي وعدم التوصل الى لقاح مضاد للفايروس في ذلك الوقت وانعكس ذلك سلبا على معدلات نمو الاقتصاد العالمي ومعدلا التبادل التجاري على الصعيد العالمي.

ت – قيام أمريكا بزيادة انتاجها من النفط الصخري الذي زاد عن ٩ مليون برميل يوميا ليصل الإنتاج الأمريكي من النفط إلى أكثر من ١٣ مليون برميل يوميا مما أدى إلى زيادة المعروض النفطي في الأسواق النفطية العالمية.

ث – حرب الأسعار القائمة بين روسيا والسعودية من اجل المحافظة على الحصص السوقية إذ رفضت روسيا مقترح أوبك+ بشأن زيادة خفض الإنتاج لدول أوبك ودول خارج أوبك وكرد فعل على روسيا قامت السعودية بإعلانها زيادة الإنتاج بواقع مليوني برميل يوميا فضلا عن تقديم خصومات لمشتري النفط السعودي.

تداعيات الصدمة المزدوجة على الاقتصاد العالمي: –

تلقى الاقتصاد العالمي ضربة موجعة نتيجة انتشار فايروس كورونا والإجراءات الوقائية المتبعة للحد من انتشار الفايروس إذ تم إيقاف العمل في مختلف القطاعات الصناعية والسياحية والتجارية وتزامن ذلك مع انهيار أسعار النفط العالمية والتي اثرت سلبا على نمو الاقتصاد العالمي ويمكن ايجاز اهم تداعيات الصدمة المزدوجة على الاقتصاد العالمي بالآتي: (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠، ٦)

أ – تراجع معدلات نمو الاقتصاد الصيني الذي يعد ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة فضلا عن توقف النشاط الصناعي بسبب وباء كورونا.

ب – اما في الولايات المتحدة هددت الصدمة المزدوجة القطاعات الزراعية والصناعية والنفطية واتخذت الولايات المتحدة مجموعة من الإجراءات في سبيل تخفيف حده الازمه.

ت – زيادة معدلات البطالة في المملكة المتحدة الى ٤% حتى شباط / فبراير ٢٠٢٠.

ج – ضغوط على الموازنات العامة نتيجة تراجع الإيرادات النفطية في الدول المصدرة

د – تأثر الدول المستوردة للنفط من تراجع التحويلات من النقد الأجنبي في ظل انخفاض محتمل للتصدير نتيجة انتشار فايروس كورونا وتراجع تحويلات المغتربين في الخارج وهو ما قد يولد ضغوطاً على العملات المحلية التي ترتبط بنظام صرف مرن. (افاق الاقتصاد العربي، ٢٠٢٠، ١٤)

المبحث الثاني

مؤشرات أداء الاقتصاد العراقي في ظل الصدمتين المزدوجتين

اولاً: اهمية النفط في الاقتصاد العراقي

١. أهمية النفط في الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة الذي يتم من خلاله قياس مقدار التنويع الاقتصادي فهو يعبر عن مستوى أداء الدولة الاقتصادي ومدى نموها وتطورها، وعند ملاحظة الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي يتبين هيمنة قطاع النفط على تركيبة الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة من ٢٠١٤ –٢٠٢٠ الأمر الذي جعل من الاقتصاد العراقي اقتصادا هشا معرضا للصدمات الخارجية، إذ لم يشهد العراق تطوير الأنشطة الاقتصادية الأخرى فمساهمة الزراعة والصناعة التحويلية في بنية الناتج المحلي الإجمالي لازالت متدنية مما يشكل خطراً كبيراً يهدد الاقتصاد العراقي ويفاقم من حالة الاعتماد على صادرات النفط وعوائدها مما يجعله اقتصادا ريعيا فضلا عن حالة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.

نلاحظ من الجدول (١) أن الناتج المحلي الإجمالي

جدول (١) الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية (٢٠١٤-٢٠٢٠)

مليون دينار

الأنشطة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الزراعة والغابات والصيد والاسماك	١٣١٢٨٦٢٢,٦	٨١٦٠٧٦٩,٧	٧٨٣٢٠٤٦,٩	٦٥٩٨٣٨٤,٨	٦٣٢٢٧٤٧,٢	٨٧٦٦٧١٠,٨	١١٧١٦٠٠٣,٥
التعدين والمقالع	١١٧٤٤٥٧١١,٤	٦٢٤٨٠٨٣٨,٨	٦١٣٦١٩٥١,٥	٨٩٠٦٥٠٥٧,٧	١١٨٢٩٨٢٣٩,٧	١١٤٤٤٩٧١٦,٦	٦١٠٦٣٠٢٩,١
الصناعة التحويلية	٤٩٩٩٢٣٣,٩	٤٢٣٤٧١٦,٩	٤١١٨٥١٨,٥	٤٨١٩٨٩٦,٤	٤٩٣٣٤٢٩,٤	٥٢٥٧١٠٠,٣	٥٩٨٨٤٥٠,٧
الكهرباء والماء	٥٨٤٦٩٥٦,٠	٥٩٢٨٤٦٩,٧	٦٣٣٤٥٩٩,٢	٦٤٨٦٤٠٦,١	٦٨٨٢٥٦٤,٧	٧٦٢٨٣٧٤,١	٧٧٧٩١٩٦,٠
البناء والتشييد	١٩٠٩٨٠١٨,٠	٢٠٦٥٩٦١٧,٦	١٩١٧٠٧٧٢,٨	١٣٤٠٨٩٤٢,٤	١١٢٢٢١٤٦,١	١٠٧٣١٣١١,٩	٦٨٥٣٩٢٥,٠
مجموع الأنشطة السلعية	١٦٠٥١٨٥٤١,٩	١٠١٤٦٤٤١٢,٧	٩٨٨١٧٨٨٨,٩	١٢٠٣٧٨٦٨٧,٤	١٤٧٦٥٩١٢٧,١	١٤٦٨٣٣٢١٣,٧	٩٣٤٠٠٦٠٤,٣
النقل والمواصلات والخزن	١٩٤٥٢٨٩٠,٣	٢٠٨٠٠٧٠٢,٢	٢٢٦٨٣٢٤٦,٩	٢٣٩٨١٧٨٥,٨	٢٥٢٣١٤٠٦,٠	٢٦٠٠٥٤٨٧,٩	١٩٦٦١٠٣٥,٠
تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	٢٠٩٣١٦١٨,٤	٢١٣٢٦٧٧٨,٩	١٩٧٨٠٨٠٠,٩	٢٠٠٧١٩٨٠,١	١٩١٥١٥٩١,٣	٢٠٤٤٩٦٥٧,٢	١٩١٥٢٢٠٦,٢
البنوك والتامين	٣١١٦١٠٧,٦	٢٦٢٢٤٦٣,٠	١٧٣٤١٩٢,١	٤١٣٧٨٧٣,٥	٤٩٦٩٨٧٨,٠	٥١٣٨٨٠٨,٩	٣٨٨٨١١٤,٨
مجموع الأنشطة التوزيعية	٤٣٥٠٠٦١٦,٣	٤٤٧٤٩٩٤٤,١	٤٤١٩٨٢٣٩,٤	٤٨١٩١٦٣٩,٤	٤٩٣٥٢٨٧٥,٣	٥١٥٩٣٩٥٤,٠	٤٢٧٠١٣٥٦
ملكية دور السكن	١٧٤٩٥٠٨٨,١	١٣٧٩٣٧٧٤,٩	١٤٣٧٩١٥٤,٥	١٥١٨٣٠٧٢,٢	١٤٦٩٨٦٤١,٦	١٥١٦٨٢٧٩,٤	١٤٨٠٧٥١٩,٥
الخدمات الشخصية والاجتماعية	٤٥٨٣٦٢٧٠,٩	٤١٢٢٩٦٠٩,٧	٤٨٢٨٤٢٢٠,٧	٤١١٩٦٣٢٦,٥	٤٦٣٢٤٥٥٥,٦	٥٢٥٩٥١٢٤,٢	٥٠٣٤٢٦٦٣,٧
مجموع الأنشطة الخدمية	٦٣٣٣١٣٥٩	٥٥٠٢٣٣٨٤,٦	٦٢٦٦٣٣٧٥,٢	٥٦٣٧٩٣٩٨,٧	٦١٠٢٣١٩٧,٢	٦٧٧٦٣٤٠٣,٦	٦٥١٥٠١٨٣,٢
المجموع حسب الأنشطة	٢٦٧٣٥٠٥١٧,٢	٢٠١٢٣٧٧٤١,٤	٢٠٥٦٧٩٥٠٣,٥	٢٢٤٦٤٩٧٢٥,٥	٢٥٨٠٣٥١٩٩,٦	٢٦٦١٩٠٥٧١,٣	٢٠١٢٤٩١٤٣,٥
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي		-٢٤,٧٢	٢,٢٠	٩,٣٦	١٤,٧٠	٣,١٦	-٢٤,٣٩

المصدر: - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات متعددة، صفحات متفرقة

نلاحظ مـــــن الجدول (١) أن الناتج المحلي الإجمالي سجل أدنى قيمة له عام ٢٠١٥ إذ بلغ (٢٠١٢٣٧٧٤١,٤) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي (٢٤,٧٢-) ويعود السبب إلى الازمات السياسية وحرب داعش عام ٢٠١٤ وزيادة الانفاق العسكري وتزامن ذلك مع انخفاض أسعار النفط العالمية التي ترتب عليها انخفاض الإيرادات النفطية في العراق بوصفها مصدر الدخل الوحيد للاقتصاد العراقي فضلاً عن انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض الموارد المالية المخصصة للقطاعات الأخرى، ثم ارتفع إلى (٢٦٦١٩٠٥٧١,٣) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (٣,١٦) عام ٢٠١٩ نتيجة لارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وانتعاش الاقتصاد العراقي ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع اسعار النفط العالمية ومن ثم زيادة العوائد النفطية، فضلا عن تحسن ملحوظ في انتاج قطاع الزراعة والكهرباء والماء ونمو قطاع الخدمات الحكومية عام ٢٠١٩، ثم عاد الناتج المحلي الإجمالي للانخفاض مرة أخرى عام ٢٠٢٠ إذ بلغت قيمته (٢٠١٢٤٩١٤٣,٥) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (٢٤,٣٩-) نتيجة الازمة الاقتصادية لفايروس كورونا وانخفاض أسعار النفط العالمية.

٢. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يشير متوسط نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي الى نصيب كل شخص في الدولة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتم احتسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي لدولة معينة على عدد سكانها، ويستعمل هذا المقياس كأداة لمعرفة مدى قدرة الافراد للحصول على السلع والخدمات كما يمكن اعتباره أحد المؤشرات لقياس مستوى رفاه المجتمعات لان الارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعني قدرة

المواطن على شراء المزيد من السلع والخدمات وتوجيه المزيد من الأموال للادخار والاستثمار. (صندوق النقد العربي،٢٠٢١، ١٩). وبالتالي يعد معدل تغير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة للدلالة على مستوى الرفاه الاقتصادي في المجتمع خاصة وانه يعبر عن مدى تغير متوسط دخل الفرد ومدى تطور حصته من اجمالي الدخل في الاقتصاد. (بريهي، ٢٠٠٨، ٢٩)

جدول (٢)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه السنوي

للمدة ٢٠١٤-٢٠٢٠

السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (ألف دينار)	معدل النمو السنوي
٢٠١٤	٧٦٤٩,٠	
٢٠١٥	٥٥٢٨,٧	(٢٧,٧)
٢٠١٦	٥٤٤٤,٥	(١,٥)
٢٠١٧	٥٩٦٨,٥	٩,٦٢
٢٠١٨	٧٠٥٣,٨	١٩,٣٥
٢٠١٩	٧١٠٢,٠	٠,٦٨
٢٠٢٠	٤٩٥٠,٨	(٣٠,٠)

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الحسابات القومية، ٢٠١٤-٢٠٢٠، بغداد، العراق، صفحات متفرقة

نلاحظ من الجدول (٢) أن نصيب الفرد من الناتج المحلي العراقي قد بلغ (٧٦٤٩,٠) الف دينار عام ٢٠١٤ فهو اعلى معدل يصل اليه خلال مدة الدراسة (٢٠١٤-٢٠٢٠)، ثم انخفض متوسط نصيب الفرد تدريجيا حتى بلغ (٥٩٦٨,٥) الف دينار عام ٢٠١٦ بسبب الازمة السياسية وانخفاض كميات وأسعار النفط

المصدرة، ثم عاد متوسط نصيب الفرد للارتفاع خلال عام ٢٠١٨ ليبلغ (٧٠٥٣,٨) الف دينار نتيجة ارتفاع أسعار النفط الذي أدى بدوره الى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ثم انخفض متوسط نصيب الفرد الى ادنى مستوى له خلال عام ٢٠٢٠ ليبلغ (٤٩٥٠,٨) الف دينار نتيجة ازمة كورونا وانخفاض أسعار النفط واثرها على الاقتصاد العراقي.

٣. أهمية النفط في الموازنة

تتسم الموازنة العامة في العراق بارتفاع مستوى العجز نتيجة زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة بسبب الاعتماد المتزايد على النفط كمصدر دخل وحيد للبلد وعدم تنويع مصادر الدخل كالضرائب والرسوم نتيجة ضعف الاوعية الضريبية وضعف الأجهزة المكلفة بجباية الضريبة والفساد الإداري المنتشر في جميع قطاعات الدولة فضلا عن انعدام مساهمة القطاعات الأخرى في زيادة الإيرادات العامة لتلافي العجز الحاصل. (كامل، ٢٠٢٠، ١٥٥)

يعاني العراق من الافتقار الى سياسة مالية بالمعنى الحقيقي إذ إن عمل وزارة المالية يكمن في تقييد الإيرادات العامة وإعادة توزيع النفقات بحسب تخصيصات الوزارات والمؤسسات الحكومية غير المرتبطة بوزارة، ويتم عادة تقدير الانفاق على أساس حصة الوزارة في العام السابق مع الاخذ بنظر الاعتبار التغيرات الطارئة في الإيرادات العامة، والتي اغلبها متأتية من تصدير النفط، وبعد تحصيل هذه الإيرادات يتم تحويلها الى البنك المركزي الذي يقوم بعملية تنفيذها بطريقة تكاد تكون الية. (شاني، ٢٠١١، ٥٨)

جدول (٣)

تطور الإيرادات والنفقات العامة خلال المدة ٢٠١٤-٢٠٢٠ (مليار دينار)

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الفائض / العجز
٢٠١٤	١٠٥٦٠٩,٨٤	١١٣٥٤٧٣,٥١	-٧٨٦٣,٦
٢٠١٥	٦٦٤٧٠,٣	٧٠٣٩٧,٥	-٣٩٢٧,٢
٢٠١٦	٥٤٤٠٩,٢٧	٦٧٠٦٧,٤	-١٢٦٥٨,١٣
٢٠١٧	٧٧٣٣٥,٩	٧٥٤٩٠,١	١٨٤٥,٨
٢٠١٨	١٠٦٥٦٩,٨	٨٠٨٧٣,١	٢٥٦٩٦,٧
٢٠١٩	١٠٧٥٦٧,٠	١١١٧٢٣,٦	-٤١٥٦,٦
٢٠٢٠	٦٣١٩٩,٧	٧٦٠٨٢,٤	-١٢٨٨٢,٧

المصدر: - البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متعددة، صفحات متفرقة

نلاحظ من الجدول ارتفاع النفقات خلال عام ٢٠١٤ على الإيرادات العامة إذ بلغت النفقات العامة خلال عام ٢٠١٤ نحو (١١٣,٤) تريليون دينار فيما بلغت الإيرادات العامة (١٠٥,٦) تريليون دينار مسجلة بذلك عجز مقداره (-٧,٨) تريليون دينار، اما في عام ٢٠١٥ فقد سجلت الموازنة عجزا ماليا مقداره (-٣,٩) تريليون دينار ويعزى العجز إلى الانخفاض الكبير في الإيرادات العامة البالغة (٣٩,١) تريليون دينار وبنسبة (-٣٧,١%) عان العام السابق، لتسجل (٦٦,٥) تريليون دينار عام ٢٠١٥ مقابل (١٠٥,٦) تريليون دينار عام ٢٠١٤، وفي عام ٢٠١٦ بلغ عجز الموازنة (-١٢,٧) تريليون دينار ويعود السبب في ذلك إلى تراجع أسعار النفط العالمية التي أدت بدورها إلى تفاقم مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية بسبب الاعتماد شبه الكامل على عوائد تصدير النفط ، فضلا عن زيادة النفقات العسكرية

وكلفة التعامل مع الازمة الإنسانية التي تسبب بها تنظيم داعش الإرهابي، اما في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ فقد سجلت الموازنة فائضا بمقدار (١٨,٤) تريليون دينار و(٢٥٦,٩) تريليون دينار على التوالي ويعود السبب في ذلك الى تحسن الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط . وفي عام ٢٠٢٠ سجلت الموازنة العامة عجزا بمقدار (١٢,٨-) تريليون دينار، اذ سجلت الإيرادات العامة انخفاضا كبيرا لتبلغ (٦٣,٢) تريليون دينار مقابل (١٠٧,٦) تريليون دينار في عام ٢٠١٩ ويرجع هذا الانخفاض إلى تدني الإيرادات النفطية نتيجة لتراجع الطلب العالمي على النفط وحدوث فائض في العرض بسبب جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط العالمية، وفيما يتعلق بجانب النفقات فقد سجل الانفاق العام انخفاضا ملحوظا عام ٢٠٢٠ ليبلغ (٧٦) تريليون مقابل (١١١,٧) تريليون دينار عام ٢٠١٩ نتيجة انخفاض الانفاق العام بشقيه الاستثماري والجاري. وفيما يتعلق بأهمية الايرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة، اذ يعد النفط المورد الأساسي لتمويل الموازنة العامة في العراق والتي يؤدي دورا مهما في التنمية الاقتصادية فهي وسيلة مهمة لتنفيذ الخطط والمشروعات وتوجيه السياسات الاقتصادية للتأثير في النشاط الاقتصادي، ونظرا لكون العراق بلدا ريعياً فهو يعتمد على الايرادات المتأتية من بيع النفط الخام اعتمادا شبه كامل الامر الذي يجعل الموازنة العامة للدولة تتأثر بالتقلبات التي تطرأ على متغير خارجي هو أسعار النفط الخام ومتغير داخلي وهو انتاج وتصدير النفط الخام. (عبد الرضا، ٢٠١٦، ٢)

إن ارتفاع أهمية الإيرادات النفطية في اجمالي الإيرادات من المؤشرات المهمة الأخرى على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي في العراق، كما ان بقاء هيمنة النفط على هيكل الناتج المحلي الإجمالي وهيكل الصادرات والايرادات العامة يؤدي إلى

عدم الاستقرار الاقتصادي وبالتالي عدم استقرار المستوى المعاشي للمواطن العراقي نتيجة عدم استقرار متوسط دخله، إذ إن الاعتماد المتزايد على مورد ناضب يعد عامل ضعف في بنية الاقتصاد العراقي، إذ يعد النفط مصدر مؤقت للدخل بسبب طبيعته الناضبة في حين أن احتياجات المجتمع الاستهلاكية والاستثمارية مستمرة وتزيد بزيادة الكثافة السكانية لذلك يجب تنويع مصادر الدخل من خلال استثمار العوائد النفطية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتنشيط دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال الدعم الاقتصادي والمادي. (عبد الرضا؛ مشاري، ٢٠١٥، ١٠٠)

ويوضح الجدول أهمية العائدات النفطية للاقتصاد العراقي ونسبة مساهمتها في الموازنة العامة

ثانيا: الاقتصاد العراقي في ظل الصدمتين النفطيتين

تواجه العديد من الاقتصادات صدمات خارجية أحادية الجانب بينما يتعرض الاقتصاد العراقي بين الحين والأخر الى صدمات ثنائية نتيجة الاعتماد شبه التام على أسواق النفط الخام الدولية المتذبذبة، مما تشل حركة النشاط وتنعكس على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية والبطالة والمستوى العام للأسعار ومن جانب اخر فإنها تخلق توترات سياسية وصدامات شعبية والتي تنعكس بدورها أيضا على مستوى النشاط الاقتصادي، وقد حاولت الحكومات السابقة اصلاح الوضع الاقتصادي مع اصدار الموازنة في كل سنة الا ان تناقض المصالح السياسية والنزاعات الانتخابية حالت دون ذلك الإصلاح، إذ بائت كل المحاولات السابقة بالفشل لنقل الاقتصاد العراقي من الحالة الريعية إلى اقتصاد السوق، كما اختلفت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في موازنة الدولة في كل سنة نتيجة عدم استقرار أسعار النفط والطلب العالمي عليه بينما شكلت الإيرادات

الأخرى نسب منخفضة في الموازنة العامة، لذى باتت مسالة التنويع الاقتصادي ملحة في العراق خاصة بعد صدمتي عام ٢٠١٤ والتي تمثلت بانخفاض أسعار النفط العالمية واحتلال داعش للعراق، وصدمة عام ٢٠٢٠ المتمثلة بانخفاض أسعار النفط العالمية وجائحة كورونا. (البدري، ٢٠٢٠، ١)

١- الاقتصاد العراقي في ظل الصدمة المزدوجة الأولى ٢٠١٤: واجه الاقتصاد العراقي عام ٢٠١٤ صدمة مزدوجة تمثلت باحتلال داعش لبعض المحافظات من البلاد وتزامن ذلك مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وانعكست هذه الصدمة المزدوجة إلى جانب عدم الاستقرار السياسي سلبا على الاقتصاد العراقي، فتنامت مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية، وتراجعت وتيرة الاستهلاك والاستثمار في القطاع الخاص، وتقييد الانفاق الحكومي لاسيما على المشروعات الاستثمارية فضلا عن تدهور أوضاع الميزانية العامة وميزان المعاملات الخارجية، وتفاقم أوضاع الفقر، واتساع عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري وقد كشف تقرير تقييم الاضرار والاحتياجات الذي أصدره البنك الدولي عام ٢٠١٨ والذي اجري على المحافظات السبع المتضررة بشكل مباشر من الصراع مع تنظيمات داعش الإرهابية الى ان اجمالي الاضرار بلغت نحو (٤٥,٧) مليار دولار أي ما يقارب (٥٣,٣) تريليون دينار عراقي مع نهاية عام ٢٠١٧، كما بلغت الخسائر الحقيقية التراكمية بسبب الصراع مع داعش نحو (١٠٧) مليار دولار أي ما يقارب (١٢٤) تريليون دينار عراقي أي ما يعادل ٧٢% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٣ ونحو ١٢٤% من الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي لعام ٢٠١٣ . (النصراوي، ٢٠٢٠)

أ – اثر الصدمة المزدوجة عام ٢٠١٤ على قطاع النفط العراقي: تأثر الاقتصاد العراقي في عام ٢٠١٤ باثنين من التحديات الرئيسية وهما احتلال داعش لمعظم محافظات البلاد والانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، فقد أدت هجمات "داعش" إلى فرض ضغوط على الموازنة العامة من خلال زيادة النفقات العسكرية والإنسانية كما هددت المرافق النفطية اذ تعرضت انابيب النفط في المحافظات المسيطر عليها من قبل داعش إلى التخريب، وقد اتسمت تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي بالقوة نظراً لأن هيكل الاقتصاد العراقي لا يتسم بالتنويع كما أن النفط يمثل فعليا صادرات العراق الوحيدة، وقد كان أداء القطاع النفطي العراقي جيد على الرغم من تحديات الوضع الأمني التي نشأت بعد هجمات داعش في عام ٢٠١٤(صندوق النقد الدولي،٢٠١٥،٥٣).

وقد سجلت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ (٥٢,٢٧) بسبب سيطرة الإرهاب على بعض المحافظات مثل ديالى والانبار وصلاح الدين والموصل والتي الحقت الضرر بالقطاع النفطي من خلال تدمير البنى التحتية والأصول وتعطيل حركة التجارة. (محسن، ٢٠٢١، ٥٢)

كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ إلى (١٢٠١٥١٠٨٥,٢) مليون دينار مقارنة بالعام السابق بسبب انخفاض سعر البرميل من النفط عالميا مع تراجع الطلب عليه ووفرة المعروض النفطي والمخاطر السياسية والتحديات الأمنية المتمثلة بمواجهة تنظيم داعش الإرهابي. (البنك المركزي، ٢٠١٤، ١٥)

وقد بلغت الاضرار التي تعرض لها قطاع النفط في المحافظات السبعة التي تم تقييمها (٥) تريليون دينار عراقي أي ما يعادل) ٤,٣) مليار دولار (البنك الدولي، ٢٠١٨، ٨٦)

ب – الأثر على النمو: انعكست تداعيات هبوط أسعار النفط بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي فقد تراجع في عام ٢٠١٤ إذ بلغ (٢٦٠٦١٠) مليار دينار بعـــد أن كانـــت (٢٧١٠٩١) مليار دينار عام ٢٠١٣ وبمعدل نمو سالب بلغ (٣,٨– %)، اما في عام ٢٠١٤ فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي (١٩٦٨٢٠) مليار

دينار وبنسبة تغير سنوي بلغت (٢٤,٤١- %)، ويعد هذا احد المؤشرات الخطيرة على مستوى النشاط الاقتصادي وذلك لانه احد المقاييس التي يقوم الأداء التنموي على أساسها وبالتالي سينعكس ذلك سلبا على متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما أثر الاضطراب السياسي والأمني الذي شهده العراق عام ٢٠١٤ على وضع الاقتصاد والاستثمار إذ إن اغلي الشركات لا ترغب بالعمل في بيئة غير مستقرة امنيا. (حسين، ٢٠١٥، ٨)

ج - تداعيات الصدمة المزدوجه على الانفاق الاستثماري: تأثر الانفاق الاستثماري بانخفاض أسعار النفط والذي أدى إلى انخفاض الانفاق الرأسمالي والذي أدى بدوره الى الحد من عدد الاستثمارات ،مما ادى إلى إعادة احتياجات القروض لدى القطاع العام في عام ٢٠١٤ بنسبة تتراوح بين ٤ و٨% من اجمالي الناتج المحلي، وقد لجأت الحكومة إلى زيادة الاعتماد على التمويل الخارجة لدعم الاستثمارات الرأسمالية، كما طلبت الحكومة العراقية تأجيل سداد آخر دفعة من التعويضات إلى الكويت مما يؤدي إلى تأجيل سداد الالتزامات التي تقدر بحوالي (٥) مليار دولار، كما تأثر الانفاق الحكومي من جهة أخرى بالحرب مع داعش إذ ارتفع الانفاق العسكري. (بوتهومي، ٢٠١٧، ٧٠).

٢- الاقتصاد العراقي في ظل الازمة المزدوجة عام ٢٠٢٠:- واجه العراق ازمة اقتصادية نتيجة الصدمة المزدوجة عام ٢٠٢٠، إذ تسببت هذه الصدمة بانخفاضا سريعا وكبيرا في أسعار النفط الذي يعد عصب الاقتصاد العراقي، فقد شهدت أسعار النفط انخفاضا غير مسبوقا في أوائل عام ٢٠٢٠ تلاه تعافي بطيء في وقت لاحق من العام، وقد تزامن ذلك مع القيود التي فرضتها الحكومة العراقية في اذار/ مارس ٢٠٢٠ على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من اجل السيطرة على انتشار الفايروس، وقد شهد الاقتصاد العراقي ازمة مالية نتيجة الازمة المزدوجة فلم تعد الإيرادات النفطية قادرة على تغطية النفقات التشغيلية بما فيها رواتب الموظفين والمتقاعدين والذين يستلمون رواتبهم من خزينة الدولة فضلا عن الالتزامات الأخرى

التي تتضمن التزامات مالية جراء الديون الخارجية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، ٢٠٢٠، ١٢)

تزامنت الازمة الاقتصادية الخانقة التي ضربت الاقتصاد العراقي مع الازمة الصحية نتيجة انتشار فايروس كورونا، فقد اثر الانهيار الكبير في أسعار النفط العالمية بشكل كبير على حجم الموارد المتوفرة في البلاد لاسيما أن النفط هو الرافد الوحيد الذي يحقق عائدا ماليا للدولة، ويعود الانهيار الكبير لاسعار النفط العالمية والتي تعرضت لأول مرة الى ازمة طلب وعرض في آن واحد إلى سببين رئيسيين أولهما حرب الأسعار القائمة بين روسيا والسعودية من اجل تخفيض الإنتاج وثانيا انتشار فايروس كورونا في مختلف دول العالم وما تبعتها من إجراءات أدت إلى توقف الأنشطة الاقتصادية والتي انعكست سلبا على أسعار النفط العراقي. (حسين؛ محمود؛ رشيد، ٢٠٢٠، ٣)

أ – اثر الازمه المزدوجه في الاقتصاد العراقي: اثرت جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط بشكل سلبي على الناتج المحلي الإجمالي، باعتبار النفط المكون الأساسي للناتج لاسيما أن ناتج القطاع النفطي يساهم بأكثر من (٦٠%) من الناتج المحلي الإجمالي، اذ تراجع انتاج النفط بنسبة قاربت (١٣%) خلال عام ٢٠٢٠ لينخفض من (٤,٥٨) مليون برميل يوميا خلال عام ٢٠١٩ الى (٣,٩٩) مليون برميل يوميا عام ٢٠٢٠، كما اثر انخفاض أسعار النفط على الانفاق العام بجانبيه التشغيلي والاستثماري والذي أدى بدوره إلى انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات بسبب ظروف عدم اليقين التي شهدها الاقتصاد العراقي والذي انعكس على أداء القطاع الحقيقي واستقرار مستويات الأسعار، ومن ناحية أخرى اثرت الازمة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تعد داعم رئيس لمستويات التنويع الاقتصادي وذلك لعد قدرة هذه المشاريع على تحمل الصدمات الاقتصادية. (آفاق الاقتصاد العربي، ٢٠٢١، ١)

ب – الأثر على الموازنة: – شهد الوضع المالي في العراق تدهورا كبيرا نتيجة تاثير الصدمة المزدوجة على الاقتصاد العراقي، اذ انخفضت أسعار النفط الى (٣٠) دولار

للبرميل مما سبب صدمة حقيقية أدت إلى حدوث عجز كبير في الموازنة العامة نتيجة انخفاض الإيرادات المتاتيى من بيع النفط مما انعكس بشكل واضح على الإيرادات العامة. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، ٢٠٢٠، ١٤، ١٥)

جدول (٤)

تطور الإيرادات والانفاق العام الفعلي للموازنة العامة (٢٠١٩-٢٠٢٠)

(ترليون دينار)

السنة	٢٠١٩	٢٠٢٠
اجمالي الإيرادات العامة	١٠٧٥٦٧,٦	٦٣١٩٩,٧
اجمالي النفقات	١١١٧٧٣,٦	٧٦٠٨٢,٤
العجز / الفائض	(٤١٥٦,٦-)	(١٢٨٨٢,٧-)

المصدر: - البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٢٠، العراق.

نلاحظ من الجدول أعلاه ان الإيرادات العامة الفعلية انخفضت بنسبة (٤١,٢%) لتبلغ (٦٣,٢) تريليون دينار مقابل (١٠٧,٦) تريليون دينار في عام ٢٠١٩ ويعزى هذا الانخفاض في الإيرادات العامة إلى تدني الإيرادات النفطية بنسبة (٤٥,١- %) نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط العالمية فضلا عن التزام العراق بتخفيض الإنتاج بحسب مقررات أوبك بلاس، كما سجل الانفاق العام انخفاضا ملحوظا عام ٢٠٢٠ وبنسبة (٣١,٩- %) ليبلغ (٧٦,١) تريليون دينار مقابل (١١١,٧) تريليون دينار عام ٢٠١٩، ارتفع عجز الموازنة عام ٢٠٢٠ الى (١٢,٩-) بالمقارنة مع عام ٢٠١٩ اذ بلغ العجز فيها (٤,١-) نتيجة تفوق الانفاق العام على الإيرادات العامة ويعزى ذلك الى زيادة النفقات الصحية بسبب فايروس كورونا فضلا عن النفقات الثابتة التي لا يمكن تخفيضها كالرواتب والأجور.

ج – تداعيات الصدمة المزدوجة على سعر صرف الدينار العراقي: اشارت بعض توقعات خبراء الاقتصاد الى استمرار الازمة الى ما بعد عام ٢٠٢٠ وبالتالي لا يمكن الاستمرار بخيار الاستدامة او الاعتماد على تخفيض الرواتب لذلك لجأت الحكومة العراقية الى تخفيض سعر الصرف لتغطية العجز فضلا عن دوره في معالجة اختلال الموازنة العامة الناجم عن ارتفاع تخصيصات الرواتب والأجور إلى اجمالي النفقات العامة وعدم قدرة الحكومة على استدامة هذه التخصيصات الامر الذي يؤثر سلبا على استدامة الدين العام، كما أن أهمية هذا التوقيت في تخفيض سعر الصرف تكمن في وجود حالة من الانكماش الامر الذي يخفف من اثر التخفيض على الأسعار وبالتالي استغلال هذه المرحلة بسبب مرونة الطلب نتيجة الازمة المالية وقبول التجارة بتحميل جزء من ارتفاع الأسعار عن طريق تخفيض هامش الربح الامر الذي يخفف من الأثر التضخمي للتخفيض على الفئات الهشه. (حسن،١٥،٢٠٢٠)

د – الأثر على الاحتياطات النقدية والمصرفية: – كان لانعكاسات فايروس كورنا تأثيرا واضحا على القطاع المصرفي، في ظل انخفاض النفط خلال عام ٢٠٢٠ وهو ما أدى الى انخفاض الاحتياطات الأجنبية نتيجة تراجع مبيعات وزارة المالية من الدولار للبنك المركزي العراقي نتيجة انخفاض عائدات الحكومة من النفط وذلك لكون الاحتياطات الأجنبية احد وظائفها تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص عن طريق تلبية طلبات المصارف لها عن طريق نافذة بيع العملة الأجنبية فقد استلزم ذلك زيادة حجم مبيعات البنك المركزي العراقي لتمويل تلك الاستيرادات في الاجل الطويل نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي على الاستيراد لسد النقص الحاصل للسلع والخدمات الناتج عن وباء كورونا

المبحث الثالث

الإجراءات الحكومية لمواجهة الصدمة الأولى

واجه الاقتصاد العراقي العديد من العقبات المتمثلة في ارتفاع حجم المديونية الخارجية نتيجة الحرب التي شنها تنظيم داعش والتي أدت إلى زيادة العنف وتدمير البنى التحتية للبلاد فضلا عن تدهور الأوضاع السياسية بدءا من يونيو/ حزيران ٢٠١٤ ، والتي استطاعت ان تسيطر على حوالي ثلث أراضي العراق، اذ أدت هذه الحرب التي شنها تنظيم داعش الى خلق ازمة إنسانية، ووضع ضغوط على انفاق الموازنة العامة للدولة، وحدوث ركود اقتصادي كبير في القطاعات الاقتصادية غير النفطية وتزامن ذلك مع انخفاض أسعار النفط وهو ما اثر بشدة على اقتصاد العراق الذي يتسم بعدم التنوع، وقد اتخذت الحكومة العراقية بقيادة العبادي أن ذاك العديد من الإجراءات التي كانت في مقدمتها استعادة وتحرير المناطق التي تقع تحت تنظيم داعش. (البنك الدولي، ٢٠١٦، ٤)

بدأت الحكومة العراقية بتنفيذ الإجراءات والسياسات لتصحيح الأوضاع المالية العامة للحفاظ على استمرارية القدرة على تحمل الدين وإمكانية الحفاظ على المركز الخارجي، ذ ارتفع عجز الموازنة من ٦% من اجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٣ إلى ١٢% من اجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٥ فضلا عن ارتفاع الدين العام من ٣١% من اجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٣ إلى ٥٥% في عام ٢٠١٥ نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط العراقي من ١٠٣ دولار امريكي للبرميل في عام ٢٠١٣ الى ٤٦ دولار امريكي في عام ٢٠١٦ وبالتالي بدأت الحكومة بتنفيذ برنامج لتصحيح أوضاع المالية العامة لاحتواء الزيادة في اجمالي الدين العام والانخفاض في

اجمالي الاحتياطات من النقد الأجنبي لمستويات يمكن استدامتها. (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٦، ١٠)

اولاً: الاليات التي اعتمدها البنك المركزي العراقي لمواجهة الصدمة: –

شهدت السياسة النقدية تحولا بعد عام ٢٠١٤ نتيجة التحول السياسي والاقتصادي العام بفعل الصدمة المزدوجة التي حدثت في الربع الأخير من عام ٢٠١٤، ويمكن تحديد اهم الإجراءات التي اتبعتها السياسة النقدية متمثلة بالبنك المركزي ومن أهمها: –

١– الحفاظ على استقرار سعر الصرف وغلق فجوته: تمكن البنك المركزي العراقي خلال سنوات الصدمة المزدوجة من الحفاظ على مستوى ملائم لفجوة سعر الصرف بين السوقين الرسمي والموازي، لا بل تمكن من اغلاقهما تماما في مطلع عام ٢٠١٨ وهو امر جيد في ضوء الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي وتطلب هذا النجاح الكبير للبنك المركزي العراقي مجموعة من الاليات أهمها:

أ – وضع الية لتصنيف المصارف والشركات الداخلة الى نافذة بيع العملة الأجنبية وفق مؤشرات ومعايير معينة

ب – الاعتماد على مبدأ التخصص بالعمل عن طريق التخلي عن إلزام المصارف الداخلة للنافذة بتقديم وثيقة دفع الضريبة والتعرفة الجمركية.

ج – ضبط مصادر الأموال الداخلة للنافذة والتأكد من سلامة وصولها للمستفيد النهائي، كل هذه الإجراءات والاليات التي اعتمدها البنك المركزي العراقي قلصت من فجوة الصرف كثيرا، فقد شهد الطلب على العملة الأجنبية تراجعا طفيفا، ومقدار هذا التراجع يمكن تفسيره اقتصاديا على انه مقارب لحجم الطلب على العملة الأجنبية لأغراض المضاربة.

٢– تنشيط القطاع الحقيقي (سياسة نقدية غير تقليدية) وتمويل عجز الموازنة بشكل غير مباشر، بذلت السلطة النقدية خلال الازمة جهودا استثنائية من اجل

احتواء الاقتصاد العراقي خلال ازمة انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات الدولارية بدءا من النصف الثاني من عام ٢٠١٤ عن طريق الاتي: –

أ – المبادرات التي اتخذها البنك المركزي بهدف تنشيط الاقتصاد العراقي منها مبادرة الخمسة تريليون دينار من اجل تمويل القطاع الحقيقي عبر انشطته الزراعية والصناعية والخدمية عن طريق القطاع الخاص فضلا عن مبادرة واحد تريليون لتنشيط المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ب – قام البنك المركزي العراقي بتمويل عجز الموازنة خلال السنوات ٢٠١٤ – ٢٠١٧ بصورة غير مباشرة عن طريق خصم حوالات الخزانة العامة من السوق الثانوي وبسعر الفائدة السائد بالسوق.

٣- استراتيجية البنك المركزي لإدارة الاحتياطات الأجنبية: – حقق البنك المركزي العراقي نجاحا كبيرا على صعيد إدارة الاحتياطات الأجنبية من خلال الجهود المبذولة لتأسيس علاقات مصرفية رصينة من خلال اعتماد أحدث الممارسات العالمية، كما تمكن البنك المركزي العراقي من إدارة المخاطر الاستثمارية بشكل يحافظ على سلامة الاحتياطات الأجنبية وسيولتها من التقلبات في السعار صرف العملات الأجنبية. (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٨، ٢١، ٢٢)

ثانياً: السياسات والإجراءات المالية والاقتصادية

تتسم الموازنة العامة الاتحادية بالانكشاف والتأثر السريع بالصدمات الخارجية مما يجعلها تتسم بعدم استقرار، ومن اجل التصدي للازمة اتخذت الحكومة سلسلة من الإجراءات والسياسات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال اتباع إجراءات تقشفية في النفقات الحكومية وزيادة تحصيل الضرائب والرسوم الكمركية والسيطرة على المنافذ الحدودية، فضلا عن اتباع إجراءات تحفيزية من اجل دعم وتشجيع القطاع الخاص، اتبعت السياسة المالية في العراق مبدئ ضغط النفقات العامة وان الجزء الأكبر يكون على حساب النفقات الاستثمارية، إذ إن النفقات

الاستثمارية هي دائما ضحية أي هبوط في أسعار النفط والذي يوقف عجلة البناء والاعمار . (استراتيجيةالتخفيف من الفقر في العراق، ٢٠١٨، ٢٣).

ثالثاً: السياسات والإجراءات التجارية

أن النظام التجاري المعمول به في العراق كان قد أوقف التنفيذ لجميع الرسوم الكمركية والضرائب على الاستيراد والرسوم الإضافية على البضائع الداخلة والخارجة من والى البلد، واتصف هذا النظام بالانفتاح الغير مبرمج والاستيراد العشوائي بمختلف السلع والخدمات الامر الذي الحق الضرر بالمنتجات المحلية، وبالرغم من انخفاض أسعار النفط والإجراءات التقشفية المتبعة من قبل الحكومة إلا أن مستوى الاستيراد لعام ٢٠١٥ ضل مرتفعا بالمقارنة مع عام ٢٠١٤، إذ بلغ اجمالي الصادرات للنفط الخام والمنتجات النفطية عام ٢٠١٥ والمواد السلعية الأخرى ٢٩,٤ مليار دولار مقابل اجمالي الاستيراد العام نفسه بمقدار ٤١,٦ مليار دولار وبنسبة ارتفاع بلغت ١٢.٤% عن عام ٢٠١٤، وقامت الحكومة بسلسلة من الإجراءات من اجل ضبط عمليات الاستيراد، منها تفعيل نظام التعرفة الكمركية الذي طبق على مراحل بدءا من عام ٢٠١٥ ومن ثم التطبيق النهائي بداية عام ٢٠١٦ والذي كان له دور مهم في تنشيط الاقتصاد العراقي من خلال تحقيق إيرادات مالية كبيرة، فالرسوم سترتفع على البضائع والسلع وخاصة السلع الكمالية وبقيمة تتراوح بين ٢٠-٣٠ % من قيمة البضاعة بالمقارنة مع النسبة السابقة التي كانت ٥% والتي يمكن أن تخفف من إجراءات التقشفية التي تستهدف تقليل من عجز الموازنة، كما تعمل الرسوم الكمركية المفروضة على البضائع على توفير الحماية للسلع المحلية فضلا عن تنويع هيكل انتاج وزيادة فرص العمل، لاسيما ان القطاع الخاص يشغل قرابة نصف عدد القوة العاملة. (استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، ٢٠١٨، ٢٦)

المبحث الرابع

الإجراءات الحكومية المتبعة عام ٢٠٢٠

يشهد الاقتصاد العراقي ازمة قد تكون هي الأخطر خلال العقدين الماضيين، ازمة مركبة (مالية – صحية – سياسية) إلا أن التحدي الأكبر ينعكس في الجانب المالي نتيجة تراجع العوائد المالية الناجمة عن ازمة الطلب السالبة للنفط وجائحة كورونا الامر الذي وضع الحكومة اما ازمة مالية بعد أن أصبحت الإيرادات لا تغطي النفقات العامة، وتكون المشكلة الأساسية التي تواجه الحكومة هي عدم القدرة على توفير الرواتب والأجور والتي تشكل (٦٠) تريليون دينار عراقي سنويا. (د. حسن، ٢٠٢٠، ٦) .

وقد تبنت الحكومة الجديدة المشكلة في ٧ أيار ٢٠٢٠ سلسلة من الإجراءات والسياسات من اجل تحقيق الإصلاح الهيكلي الاقتصادي والمؤسسي لتحقيق التنويع الاقتصادي وتمويل عجز الميزانية. (د. مرزا، ٢٠٢٠، ٢)

أولاً: تحقيق الاستقرار المالي

يعاني الاقتصاد العراقي من ظروف مالية صعبة تتطلب حلولا جذرية عميقة لعلاج تراكمات ثقيلة استمرت على مدى خمسة عقود من الزمن انعكست على بناه التحتية وموارده المادية والبشرية، وأن الإصلاحات الحقيقية على الرغم من الجهود المبذولة في تطبيقها بشكل عاجل تتطلب مدة زمنية لظهور نتائجها بالشكل الذي يغير المسار العام نحو الاستقرار والنمو بالاتجاه الصحيح، اذ تعد الازمة الراهنة وطبيعتها هيكلية ومالية، لذا لابد من إيقاف النزيف المالي وتصحيح هيكل النفقات إلا أن لا يمكن انتظار تحقيق نتائج الإصلاح الكلي في ظل التشوه الكبير والضغط الهائل على مالية الدولة الامر الذي يترتب عليه اتباع سياسات واجراء إصلاحات مالية جوهرية وعاجلة مع الأخذ بنظر الاعتبار أن تتم تلك الإصلاحات بالاتجاه الذي يعزز نمو الاقتصاد الكلي، ولا يمكن للاقتصاد العراقي أن ينمو من دون تحقيق الاستقرار المالي في الموازنة العامة، وهو ما يتطلب ترشيد النفقات من خلال اتباع إجراءات فورية

وأخرى على المدى المتوسط فضلا عن زيادة الإيرادات وتحسين التدفق النقدي وتوفير السيولة الضرورية لتغطية النفقات :

١- ترشيد النفقات:

أ – تقليص العجز الاولي في الموازنة العامة إلى نسبة (٣%) من الناتج المحلي الإجمالي على مدار ثلاث سنوات المقبلة

ب – خفض فاتورة الرواتب والأجور (٢٥%) من الناتج المحلي الإجمالي إلى (١٢,٥%) خلال الثلاث سنوات المقبلة، من خلال القيام بإجراءات منها تقليل فرص التوظيف الجديدة في القطاع العام واقتصارها على الضرورية جدا، عزل كشوفات رواتب الشركات العامة الممولة ذاتيا والمؤسسات الإدارية عن التمويل الحكومي المركزي.

ج – اعداد وإطلاق التخصيصات التشغيلية والاستثمارية على نحو فعلي فضلا عن تطوير القواعد والتنظيمات التي تخص النفقات الأساسية في الموازنة والمشاريع الاستثمارية.

د – اصلاح صندوق التقاعد من خلال حصر الدفع في الصندوق فقط وإيقاف تمويله من قبل الموازنة بشكل تدريجي.

هـ – خفض الدعم المالي للشركات العامة بنسبة (٣٠%) لمدة ثلاث سنوات.

٢-تعزيز الإيرادات وتحسين التدفق النقدي:

أ – تطبيق عملية حسابية اقتصادية لقيمة الكهرباء بما يتفق مع أسعار الوقود في السوق العالمي.

ب – اصدار سندات وصكوك وطنية وعرضها للتداول في سوق الأوراق المالية بالاتفاق مع البنك المركزي.

جـ – زيادة إيرادات الكمارك وتفعيل نظام الضرائب. (الورقة البيضاء، ٢٠٢٠، ٤٩) كما هناك جملة من الإجراءات الأخرى قصيرة الاجل ومنها: -(المرسومي، ٢٠٢٠، ٦، ٧)

أ – إعادة جدولة الديون القائمة مع المؤسسات المالية والدول الأخرى الدائنة.

ب -تنويع مصادر الدخل و تعظيم الإيرادات غير النفطيه.

جـ – مبادرة البنك المركزي من خلال إطلاق حزمة من القروض بفائدة صفرية او قريبة من الصفر إلى القطاع الخاص من أجل تفعيل قاعدة الإنتاج الوطنية وتوظيف المزيد من الايديص العاملة.

د – الاتفاق مع شركات التراخيص على تخفيض كلف انتاج وتسديد مستحقاتها بالنفط بدلا من الدولار.

هـ – حسم موضوع الإيرادات المتعلقة مع كردستان سواء كانت إيرادات النفط او إيرادات أخرى،ان هذه الإجراءات ستحقق نتائج ايجابيه اذا نفذت بصوره صحيحه.

ثانياً: إجراءات السياسة النقدية

نظرا لاستمرار ازمة كورونا إلى اكثر من عام اتجهت السياسة النقدية إلى تخفيض سعر الصرف بالدينار العراقي مقابل الدولار وبالتالي لا يمكن الاستمرار بخيار الاستدانة او تقليل الرواتب؛ لذا ذهبت السياسة النقدية إلى تخفيض سعر الصرف من اجل تغطية العجز فضلا عن معالجة اختلال الموازنة العامة الناجم عن ارتفاع تخصيصات الرواتب والأجور إلى اجمالي النفقات العامة وعدم قدرة الحكومة على استدامة هذه التخصيصات الأمر الذي يؤثر سلبا على استدامة هذه التخصيصات، تزامن هذا التخفيض في سعر الصرف مع حالة الانكماش التي تسود الاقتصاد العراقي الامر الذي يخفف من اثر التخفيض على الأسعار وبالتالي استغلال هذه المرحلة بسبب مرونة الطلب نتيجة الازمة المالية وتقبل التجار لتحمل جزء من ارتفاع الأسعار عبر تقليل هامش الربح الامر الذي يؤدي الى حدوث صغوط تصخميه على الفئات الصعيفه و الهشة، وهناك جملة من الإيجابيات والسلبيات المتحققة من عملية التخفيض في سعر الصرف وكما يأتي :- (حسن، ٢٠٢٠، ١٥)

كما يمكن للبنك المركزي ان يعمل على تخفيض سعر الفائدة إلى ما دون ٢% من اجل تعزيز السيولة المحلية والتخفيف من الضغوط المالية التي فرضتها الازمة، فضلا عن المشاريع الصغيرة والقروض الميسرة، والاستمرار في الإجراءات التي أعلن عنها مـــــع بدايـــة الازمة والتي شملت تسهيلات مصرفية من خلال إعادة جدولة القروض المصرفية لدى القطاع الخاص، فضلا عن تأجيل السداد للقروض القائمة والمستقبلية للقطاعات الأكثر عرضة لتداعيات الازمة وتخفيض تكلفة الاقتراض. (كاظم، ٢٠٢٠، ١٣)

ثالثاً: النهوض بقطاع التجارة الخارجي

أدى ارتفاع أسعار النفط والصادرات إلى تحسين حسابات العراق الخارجية بعد تسجيل عجز بنسبة ٤,٨% من اجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٠، ادسفس ارتفاع أسعار النفط والصادرات بميزان الحساب الجاري الى فائض بنسبة ١١,٤% من اجمالي الناتج المحلي (٢٤) مليار دولار امريكي في عام ٢٠٢١، إذ ارتفعت الصادرات التي تتكون اغلبها من النفط الخام بنحو ٥٦% في عام ٢٠٢١ والذي أدى بدوره الى تحسن ملحوظ في الميزان التجاري للسلع في البلاد إلى اكثر من ١٨% من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت هذه الزيادة الحادة في الصادرات ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، وقد قدم البنك الدولي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي مجموعة من التوصيات الى الحكومة العراقية من اجل اصلاح القطاع المالي مع المحافظة على التصنيف السيادي للعراق مع نظرة مستقبلية مستقرة على أساس زيادة عائدات النفط وتحسن كبير في احتياطات النقد الأجنبي والتي وصلت الى اكثر من ٦٧ مليار دولار امريكي بحلول مارس ٢٠٢٢، وبالالتزام بقرارات وتوجيهات البنك الدولي ومؤتمر باريس للمناخ اصدر البنك المركزي العراقي سلسلة من التوجيهات والإجراءات لتمويل أنظمة توليد الطاقة النظيفة (المتجددة)، وقد كثفت جهود زيادة الأموال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بمقدار تريليون دينار لتصبح تريليونين دينار فضلا عن خلق فرص عمل وتمويل ما يقارب من ثلاثة الف وحدة سكنية في عموم العراق وبحسب البيانات الصادرة عن البنك المركزي العراقي وكما سلطت الورقة البيضاء الضوء على مجموعة من الاصلاحات لمساعدة النظام المالي على تحقيق كامل إمكاناته عززت مكانة العراق الخارجية والتي أدت بدورها إلى تعزيز الاحتياطات الدولية للبنك المركزي العراقي، فضلا عن تحسن ملحوظ في الميزان التجاري وانخفضت صافي التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٨,٦% في عام ٢٠٢١ وبقى منخفضا عند ١,٣من الناتج المحلي الإجمالي مما يعكس عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. (the world bank, 2022, 13)

الاستنتاجات:

١- عدم استقرار السوق النفطية والتغيرات الطارئة والمفاجئة في أسعار النفط وتأثرها بالعوامل الخارجية عرقل تنفيذ المشاريع وانعكس على النفقات التشغيلية وذلك؛ لأن موازنة العراق تعتمد على الايراد النفطي وبنسبه ٩٨%.

٢- أدى الاعتماد شبه الكامل للاقتصاد العراقي على قطاع النفط الى جعله اقتصاداً هشاً، معرض للصدمات الخارجية والداخلية بصوره متكررة إذ إن معظم الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي ناتجه عن بقاء العراق معتمداً على الإيرادات النفطية بالدرجة الأولى وأهامل القطاعات الأخرى.

٣- إهمال الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة بسبب عدم وجود استقرار مالي ونقدي وكذلك عدم وجود استقرار أمني.

٤- يعاني الاقتصاد العراقي منذ منتصف ٢٠١٤-٢٠٢٠ على وقع أزمات وصدمات اقتصادية واجتماعية وسياسية مركبة ومعقدة انعكست على مجمل أوضاع الاقتصاد العراقي. فما لبث أن تعافى من أزمة مزدوجة خانقة تسبب بها احتلال تنظيم داعش لمناطق واسعة من العراق بالتزامن مع انهيار أسعار النفط والتي أدت إلى تراجع النشاط الاقتصادي وارتفاع أعداد الفقراء وزيادة الديون العامة للبلد وارتفاع مستويات عجز الموازنة، وتخريب البنية التحتية في المدن التي سيطر عليها الإرهاب، حتى عاد ليقع مرة أخرى في أزمة مركبة متعددة الابعاد على أثر تفشي جائحة كورونا Cvied-19وإجراءات التباعد الاجتماعي والحجر الصحي والتي أدت إلى تعطيل اغلب النشاطات الاقتصادية، مما انعكس على أسواق النفط والتي فقدت نحو ٥٠% من قيمتها ليشهد الاقتصاد العراقي هبوطاً حاداً في النشاط الاقتصادي هو الاقوى منذ عام ٢٠٠٣، وقد اقترن ذلك بمظاهرات واحتجاجات شعبية انطلقت في تشرين الاول ٢٠١٩ بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

٥- لم يكن الاقتصاد العراقي قبل داعش في حال جيدة، لكنه ازداد سوءاً مع الخراب والتدمير الممنهج الذي قامت به ميليشياته، وفي هذا الإطار فإن احتلال داعش لأجزاء كبيرة من العراق والذي تزامن مع انخفاض كبير في أسعار النفط العالمية قد اثر سلبيا وعلى نحو كبير في القطاعات الإنتاجية والخدمية والاستثمار وعلى الحياة الاقتصادية كلها ، فضلا عن انه ادلى الى نزوح الملايين من سكان المناطق التي احتلها داعش، كما ألحق داعش الدمار بأصول البلاد وبنيتها التحتية مما أحدث اضطرابات في الإنتاج وطرق التجارة.

التوصيات:

1- تنويع مصادر الدخل من خلال تفعيل وتنشيط القطاعات الإنتاجية.

2- تشجيع وتحفيز الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة من خلال توفير قاعدة استقرار نقدي ومالي تسمح بنجاح المستثمرين وتوفر الفرص للمستثمرين باتجاه عدى تأثير انعكاسات التقلبات السعرية في مستقبل الاستثمار.

3- اعتماد العديد من السياسات والإصلاحات المالية والاقتصادية من أجل أعادة هيكلة الموازنة وتحقيق الاستدامة المالية من خلال ضبط الانفاق.

4- تشريع قوانين جديدة لإصلاح نظام الرواتب ومنع تسييسها وتعديل او الغاء القوانين التي تمنح لبعض المواطنين أكثر من راتب وتعديل القوانين الخاصة بالتقاعد واجراء وتخفيض جدي في امتيازات ورواتب الرئاسات الثلاث والسفارات والملحقيات العراقية في الخارج.

5- يمكن للحكومة أيضا أن توفر جزءاً من عائدات الموارد للأجيال المقبلة من خلال انشاء صندوق سيادي يمول من الفائض من الإيرادات النفطية يستطيع السحب منه خلال الصدمات النفطية وتمويل موازنته في أوقات العجز بالإضافة الى الاستثمار في الاقتصاد المحلي لتوليد النمو في المستقبل.

المصادر:

١- استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (٢٠١٨). تحتيل الفقراء الى منتجين مندمجين اقتصادياً واجتماعياً بالتمكين وبناء القدرات.

٢- افاق الاقتصاد العربي (٢٠٢٠)، تحديث توقعات النمو والتضخم، الإصدار الثاني عشر.

٣- البدري،احمد حسين (٢٠٢٠).الصدمات الاقتصادية في العراق الى اين ؟، متوفر على الموقع الالكتروني https://2u.pw/1QLIRB

٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق (٢٠٢٠)، تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العراقي..

٥- بريهي، فارس كريم. (٢٠١١). الاقتصاد العراقي ...فرص وتحديات، دراسة تحليله للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، مجله كليه بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والعشرون.

٦- البنك الدولي(٢٠١٦)،القرض الثاني لتمويل برامج سياسات التنميه المعنيه بترشيز الانفاق و كفاءة استعمال الطاقة و حوكمة المؤسسات المملوكه للدول

٧- البنك الدولي(٢٠١٨)، العراق و الاستثمار تقيم الاضرار و الاحتياجات للمحافظات المتضررة.

٨- البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي الموحد، ٢٠١٤.

٩- البنك المركزي العراقي(٢٠١٨)،مجلة الدراسات النقدية و المالية ،المؤتمر السنوي الرابع.

١٠- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي الموحد،٢٠٢٠..

١١- البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، السنوات (٢٠١٤) (٢٠١٥) (٢٠١٦) (٢٠١٧) (٢٠١٨) (٢٠١٩) (٢٠٢٠)

١٢- تقرير آفاق الاقتصاد العربي(٢٠٢١)، صندوق النقد ، العربي، تقارير افاق قطريه: العراق ، الإصدار الثالث عشر.

١٣- تقرير آفاق الاقتصاد العربي(٢٠٢١)،صندوق النقد العربي، تقارير افاق قطريه: العراق، الإصدار الثالث عشر.

١٤- جمهوريه العراق ، وزاره التخطيط(٢٠٢١)،التقرير الطوعي الثاني للتحقق من اهداف التنميه المستدامة ، العراق...والعودة إلى المسار التنموي.

١٥- جمهوريه العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية. السنوات (٢٠١٤) (٢٠١٥) (٢٠١٦) (٢٠١٧) (٢٠١٨) (٢٠١٩) (٢٠٢٠)

١٦- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية. السنوات (٢٠١٤) (٢٠١٥) (٢٠١٦) (٢٠١٧) (٢٠١٨) (٢٠١٩) (٢٠٢٠)

١٧- حسن، باسم عبد الهادي(٢٠٢٠).السياسات الاقتصادية في العراق التحديات و الفرص ،متوفر على الموقع الالكتروني-https://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/16389.pdf

١٨- حسن، باسم عبد الهادي(٢٠٢٠). السياسات الاقتصادية في العراق التحديات و الفرص ،متوفر على الموقع الالكتروني-https://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/16389.pdf

١٩- حسين ، كريم سالم (٢٠١٥).أثر أسعار النفط الخام العالميه على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)،لالكتروني-https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2018/02/98976797880909.pdf

٢٠- حسين، زياد طارق، محمود، عمار حسن، رشيد، حيدر خالد (٢٠٢٠). الازمه المركبة والأداء الاقتصادي في العراق الجهاز المركزي للإحصاء متوفر على الموقع الالك تروني https://2u.pw/NsAgF7

٢١- زينب، بوتوهامي (٢٠١٧)،أزمه إنهيار أسعار ألنفط٢٠١٤ وتداعياتها على بعض الدول العربية المصدره للنفط (رساله ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التيسير ، جامعة بوضياف_المسيلة، الجزائر.

٢٢- الساعدي، زاهد قاسم بدن،الفيصل، إيهاب عباس(٢٠١٥).أثر اصدمات القطاع النفطي العراقي على الناتج المحلي الإجمالي للمده(١٩٩٠_٢٠١٤)،كليه الادارة و الاقتصاد جامعه ميسان ، متاح على الموقع الالكترون https://www.iasj.net/iasj/download/768cfaacc80bfa48

٢٣- سعاد، دحاوي عربيه(٢٠١٦)،أثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسه الماليه(رساله ماجستير) ،

٢٤- صندوق النقد الدولي (٢٠١٦)،العراق: خطاب النوايا، مذكره السياسات الاقتصاديه و الماليه و مذكره التفاهم الفنيه.

٢٥- صندوق النقد الدولي(٢٠١٥)، العراق تقرير القضايا المختاره،.

٢٦- العيساوي، محمد جواد جمعة ، تحولات سوق النفط الدولية و انعكاساتها على منظمة أوبك مع إشارة خاصة للعراق (رساله دكتوراه)،كلية الادارة و الاقتصاد جامعة الكوفة.

٢٧- كاظم، حسن لطيف (٢٠٢٠). التداعيات الاقتصادية و الاجتماعية لجائحة كورونا في العراق ،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، على الموقع الالكتروني متوفر على الموقع https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/The-Economic-and-Social-Repercussions-of-the-Covid-19-Pandemic-in-Iraq.pdf

٢٨- محسن حسام الدين طه (٢٠٢١). إثر تغير أسعار النفط فـــي النمو الاقتصادي في العراق للمده (٢٠٠٥-٢٠١٧)، مجلة البحوث والدراسات النفطية، العدد٣٠.

٢٩- المرسومي ،نبيل جعفر عبد الرضا(٢٠٢٠)،الحلول العاجلة لمواجهة الازمة المالية في العرق ،على الموقع الالكتروني https://2u.pw/biVS4i

٣٠- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (٢٠٢٠). كيف عصف جائحه كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي ،متاح على الموقع الالكتروني https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRP

٣١- المشهداني، عبدالرحمن نجم(2020) ، اقتصاد العراق بين ازمه كورونا و انهيار أسعار النفط العالمية و تأثيراتها على بناء الموازنة الاتحادية .2020، مركز صنع السياسات الدراسات الدولية و الاستراتيجية، إسطنبول، تركيا.

٣٢- منظمه الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)(٢٠٢٠).تقرير الأمين العام

٣٣- منظمه الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)،تقرير الأمين العام السنوي(٢٠١٤)،الحادي والاربعون، الكويت.

٣٤- النصراوي،سلطان جاسم (٢٠٢٠).عندما تتلاطم الازمات الاقتصاد العراقي أي طريق ممكن ،كلية الادارة و الاقتصاد جامعة كربلاء ،على الموقع الالكتروني https://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/8177

٣٥- الوائلي ،خضير عباس حسن (٢٠١٢)، أثر الصدمات الاقتصادية في بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمده(١٩٩٠_٢٠١١)(رسالة ماجستير)،كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء.

٣٦- الورقة البيضاء (٢٠٢٠)، التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي.

37- orld Bank Group (2022). Iraq Economic Monitor Harnessing the Oil Einfall for Sustainable Growth